

الإحاطة الجارية

أولاً: القوانين:

- 1- قانون رقم 9 لسنة 2013 بشأن تعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم 111 لسنة 1980 المعدل بالقرار بقانون رقم 104 لسنة 2012. (الجريدة الرسمية العدد 17 (مكرر) في 29 أبريل 2013).
- 2- قانون رقم 10 لسنة 2013 بشأن إصدار قانون الصكوك (الجريدة الرسمية العدد 18 مكرر "ب" في 7 مايو 2013).

ثانياً: قرارات رئيس الجمهورية:

- 1 قرار رئيس الجمهورية رقم 234 لسنة 2013 في شأن إنشاء هيئة تسمى "هيئة مستشارى رئيس الجمهورية للشئون الدستورية والقانونية" وتتبع رئيس الجمهورية. (الجريدة الرسمية العدد 18 مكرر "أ" $-\frac{5}{5}$.
- 2- قرار رئيس الجمهورية رقم 235 لسنة 2013 في شأن تعيين بعض الوزراء (الجريدة الرسمية العدد 18 مكرر "ب" في 7 مايو 2013).

ثالثاً: قرارات رئيس الوزراء:

• لا يسوجد.

رابعاً: أحكام المحكمة الدستورية:

• لا يسوجد.

خامساً: القرارات الوزارية وما في حكمها:

1- قرار وزير المالية رقم 271 لسنة 2013 في شأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم 111 لسنة 1980 والقوانين المعدلة له والصادرة بقرار وزير المالية رقم 525 لسنة 2006 (الوقائع المصرية العدد رقم 112 تابع في 50/5/16).